الْخُرَاسَانِيَّةُ
فِي شَرْحِ عَقِيدَةِ الرَّازِيَّيْنِ

كل الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م

سلسلة رقم (١٧٠)

الْخُرَاسَانِيَّةُ
فِي شَرْحِ عَقِيدَةِ الرَّازِيَّيْنِ

(أَصْلِ السُّنَّةِ، وَاعْتِقَادِ الدِّينِ)

(وَهُوَ مَا أَدْرَكَ عَلَيْهِ أَبُو حَاتِم وَأَبُو زُرْعَةَ
الْعُلَمَاءَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ)

تأليف

عَبْدِ العَزِيزِ بنِ مَرْزُوقٍ الطَّرِيفِيّ

غفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ

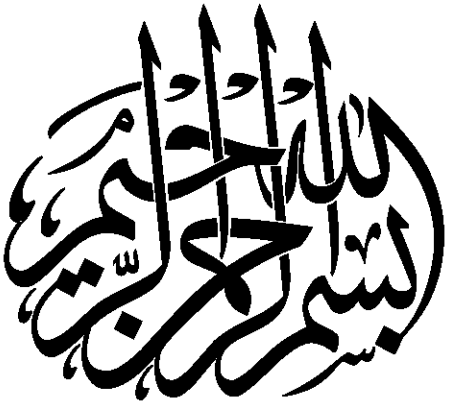
بسم الله الرحمن الرحيم

المُقَدِّمَة

الحمدُ للهِ مستحِقِّ الحمدِ بكمالِهْ؛ لكمالِ ذاتِهِ وأسمائِهِ وصفاتِهِ وأفعالِهْ، وأصلِّي وأسلِّمُ على النبيِّ محمَّدٍ وعلى أصحابِهِ وآلِهْ، والتابعينَ إلى يومِ الدِّينِ ممَّن تَبِعَهُ بإحسانٍ وسار على مِنْوالِهْ.

:

فإنَّ العقولَ مهما بلَغَتْ، والأفهامَ مهما اشتَدَّتْ، والذاكِرةَ مهما احتَدَّتْ، لا يصلُ الإنسانُ بها إلى الحقيقة، كما يُوصِلُها اللهُ إليه بوَحْيِهِ المنزَّلِ على رُسُلِهِ وأنبيائِه؛ لأنَّ مَن خلَقَ الأشياءَ أعلَمُ بها، ولكنْ إذا ضَعُفَ يقينُ الإنسانِ بخالقِهِ، ضَعُفَ يقينُهُ بالعلمِ الذي يأتيهِ منه، والإنسانُ لا ينتهي نَدَمُهُ على أخطائِه، فهو لا يبلُغُ كمالَ العقلِ الذي لا يُخطِئُ، بل كلَّما تقدَّم به عُمْرُه، نَدِمَ على ما فعَلَهُ في سابقِ أمرِه؛ لِيجعَلَ اللهُ ذلك شاهدًا على العقولِ مِن أنفُسِها، ولكنْ طُبِعَتِ النفسُ على كراهةِ التفكُّرِ في أخطائِها، وحُبِّ إطالةِ التأمُّلِ في صوابِها؛ فبينَما تَمُرُّ على الخطأِ كلمحِ البصرِ، تعكُفُ ناظرةً إلى صوابِها، حتى تبلُغَ مبلَغَ منازَعةِ الخالقِ في عِلْمِهِ وحكمتِهِ!

وهذا بابٌ كبيرٌ نشَأَ منه الضلالُ في الإنسان؛ لثقتِهِ في صوابِه، في

مقابِلِ ضعفِ يقينِهِ بربِّه، فتكلَّفت العقولُ بإنشاءِ مدارسَ فلسفيَّةٍ تُوصِلُها إلى الله، ومعرفتِهِ ومعرفةِ حقِّه على المخلوقين، حتى أصبَحَتِ الفلسفةُ كالحبالِ الطويلةِ الملتويةِ المشتبِكةِ لا يَعرِفُ الناظرُ أطرافَهَا إلا بتتبُّعِ مبتداها ومنتهاها، فيطولُ تتبُّعُهُ؛ فإنْ أخطَأَ رجَعَ وعادَ أدراجَهُ، وإنِ استمَرَّ استمَرَّ بشكٍّ، وإنِ انتهى شَكَّ في نتيجتِهِ لطولِ التتبُّعِ وكثرةِ الأوهامِ والظنون.

واللهُ تعالى لم يأمُرْ بعبادتِهِ، ويُنزِلِ الوحيَ، ويُرسِلِ الرسلَ؛ ليكونَ الطريقُ إليه بهذا الطُّولِ والعُسْرِ والتعقيدِ؛ فالدِّينُ ليس للأذكياءِ فقطْ، بل لكلِّ المكلَّفِينَ مِن أصحابِ العقول، يفهمُهُ كلُّ متجرِّدٍ صحيحِ العقلِ واللغةِ والفِطْرة، فإذا نظَرَ الإنسانُ المتجرِّدُ إلى الوحيِ، فضَلَّ، فإنَّما ضلالُهُ بسببِ نقصٍ في عقلِهِ أو لغتِهِ أو انحرافٍ في فطرتِه.

وأكثَرُ البلدانِ الإسلاميَّةِ التي اجتمَعَتْ فيها فلسفةُ أهلِ الدياناتِ السابقةِ وفلسفةُ المسلِمِينَ هي بلادُ «خُرَاسَانَ»، وقد كانتِ العقولُ على الفِطْرةِ تأخُذُ الوحيَ بالتسليمِ، فيدخُلُها ويخرُجُ منها كما دخَلَ إليها، أخَذَتْهُ بالتسليمِ، وأخرَجَتْهُ بالامتثالِ قولًا وعملًا.

ولما استحكَمَتِ العلومُ الفلسفيَّةُ مِن بعضِ العقولِ، أدخَلَتِ الوحيَ، وأخرَجَتْهُ على غيرِ معناه المرادِ منه، وكان أكثَرُ الطبقاتِ الأُولى مِن أئمَّةِ المسلِمِينَ في تلك البُلْدانِ، يَعرِفُونَ أنَّ الوحيَ يجبُ أن يؤخذَ بعقلٍ صريح، ولسانٍ صحيح؛ سالمٍ مِن كلِّ دخيلٍ عليه؛ روايةً أو دراية.

وكثيرٌ منهم كان في أوساطِ المدارسِ الفلسفيَّةِ، ومنازِلُها فيهم أقرَبُ مِن منازِلِ الوحيِ؛ لكنَّهم أخَذُوا الوحيَ وهو غضٌّ طَرِيّ، مِن أهلِهِ والقائمينَ عليه؛ فإنَّهم فَهِمُوهُ بلسانٍ عَرَبيّ، وعقلٍ نَقِيّ، وطبعٍ سَوِيّ.

فقد اجتمَعَ في ذلك البلَدِ خُرَاسانَ أئمَّةُ الهدى؛ كالرازيَّيْنِ

وغيرِهما؛ ممن ذُكِرَتْ أقوالُهُمُ العقديَّةُ في هذا الشرح، وأئمَّةُ الفلاسفةِ والمتكلِّمين؛ الذين انصَرَفُوا عن المعتقَدِ الصحيح، فحرَّفوه وبدَّلوه، عامِدِينَ أو غيرَ عامِدِينَ؛ اتباعًا لفِعْلِ الأُمَمِ السابقةِ بأديانِهِمْ وشرائعِ أنبيائِهم؛ كما أخبَرَ النبيُّ ﷺ؛ ومنهم: الفارابيُّ وابنُ سِينا، والجُوَيْنِيُّ والغزاليُّ والرازيُّ، وغيرُهم.

وقد كان الرازيَّانِ أبو حاتم وأبو زُرْعةَ رحمهما اللهُ مِن رؤوسِ العلمِ في خراسانَ، وهما مِن الريِّ أكبَرِ بُلْدانِ إيرانَ اليومَ، وقد جمَعَا مع العلمِ بالوحيِ: سلامةَ الفهمِ، ونقاوةَ المَشْرَب.

وهذانِ الإمامانِ ـ مع علمِهما وحفظِهما، وجمعِهما للتفسيرِ والحديثِ ـ إلا أنَّهما لم يعتمِدَا على فَهْمِهما مع سلامتِه، ولا مَشرَبِهما مع نقاوتِه؛ بل طلَبَا معرفةَ ما أنزَلَ اللهُ على رسولِهِ مِن المعتقَد، مِن أهلِ اللسانِ الذينَ اختارَهُمُ اللهُ تعالى لِيُنْزِلَ عليهم وحيَهُ ودينَهُ؛ وهم أهلُ الحجازِ وما حوالَيْها؛ مِن الشامِ واليَمَن، والعراقِ ومصرَ؛ فإنَّ تلك البلادَ هي التي آلَتْ إليها مواطِنُ أكثرِ الصحابةِ والتابعينَ ومَن بعدَهم، فانتشَرَتْ بها آثارُ النبوَّةِ، وظهَرَتْ فيها العلومُ الصحيحةُ، التي نشَرَها وأذاعَها أتباعُ النبيِّ ﷺ.

ولذلك فقد أخبَرَ الرازيَّانِ رحمهما الله في أوَّلِ هذا المعتقَدِ؛ أنَّه هو ما أدرَكَا عليه العلماءَ في جميعِ الأمصارِ؛ حجازًا وعراقًا، ومِصْرًا، وشامًا ويَمَنًا، وأنَّه هو ما يَعتقِدَانِ، وكذلك ذكَرَ أبو محمَّدِ بنُ أبي حاتمٍ.

وعقيدةُ الرازيَّيْنِ ـ على اختصارِها ـ: جامِعةٌ لمهمَّاتِ المعتقَدِ الصحيحِ الذي عليه الصحابةُ والتابِعُونَ وأتباعُهم، وجميعُ مَن لَقِيَ الرازيَّانِ مِن علماءِ الأمصارِ.

وقد ذكَرَ الرازيَّانِ فيها أكثَرَ مسائلِ أصولِ الدِّينِ؛ كالأسماءِ

والصفاتِ، والعلمِ بمعانيها، وتفويضِ كيفيَّاتها، ومنها: صفةُ العلوِّ الإلهيِّ، وأنَّه مستوٍ على العرشِ، وصفةُ الكلامِ الإلهيِّ، وأنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ، وصفةُ الرؤيةِ الإلهيَّةِ، وأنه تعالى يُرَى يومَ القيامةِ بالأبصارِ بلا إحاطة، وكذلك: مسائلُ الأسماءِ والأحكامِ، وحقيقةِ الإيمانِ وحكمِ مرتكِبِ الكبيرةِ، والوعدِ والوعيدِ، والقضاءِ والقَدَرِ، والصحابةِ وما شَجَرَ بينَهم، وعلاماتِ أهلِ الزيغِ والبِدَعِ.

وتحدَّثا عن القيامةِ والمعادِ، وما فيها: مِن الجنَّةِ والنار، والصراطِ والمِيزان، والحوضِ والشفاعةِ، وعذابِ القَبْرِ، ومنكَرٍ ونكيرٍ، والكرامِ الكاتِبين، والبعثِ بعد الموت.

كما تعرَّضا للجهادِ والحجِّ، وأنَّهما مَاضِيانِ إلى قيامِ الساعةِ، مع أئمَّةِ المسلمين.

هذا؛ وقد شرَحْتُ هذه العقيدةَ عِدَّةَ مراتٍ أوَّلُها في مجالِسَ في القاهرةِ، في الحاديَ عشَرَ مِن شهرِ جمادى الأُولى، مِن عامِ أربَعةٍ وثلاثينَ وأربَعِ مِئَةٍ وأَلْفٍ للهِجْرة، ومنها في مجالِسَ في الرياضِ في الثاني والعشرينَ مِن شهرِ صَفَرٍ مِن عامِ ستةٍ وثلاثينَ، وغيرُ ذلك مِن المجالس، وهذا الكتابُ جامعٌ لتلك الدروسِ مع زياداتٍ اقتضاها المقامُ والحاجة، والحمدُ للهِ أوَّلًا وآخِرًا، والصلاةُ والسلامُ على النبيِّ ومَن اتَّبَعَ.

عبد العزيز الطَّرِيفي

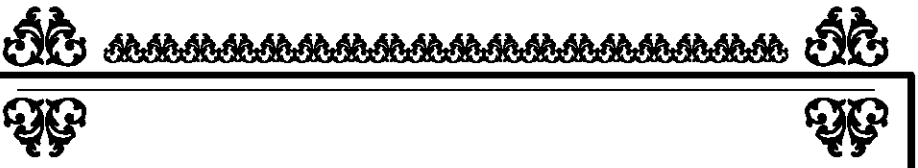

عَقِيدَةُ الرَّازِيَّيْنِ
أَصْلُ السُّنَّةِ، وَاعْتِقَادُ الدِّينِ
(وَهُوَ مَا أَدْرَكَ عَلَيْهِ أَبُو حَاتِم وأَبُو زُرْعَةَ الْعُلَمَاءَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ)

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِم(١): «سَأَلْتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ ﷺ عَنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي أُصُولِ الدِّينِ؟ وَمَا أَدْرَكَا عَلَيْهِ

---

(١) أخرَجَ هذا المعتقَدَ في كتابِهِ «أصلِ السُّنَّةِ، واعتقادِ الدِّينِ» (ل١٦٦ ـ ١٦٩/ مخطوط).
ومِن طريقِهِ أخرجه بتمامِهِ اللَّالَكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ١٩٧ ـ ٢٠١ رقم ٣٢١ ـ ٣٢٢)، وأبو العلاءِ الهَمَذانيُّ العَطَّارُ في «فتيا وجوابها في ذكرِ الاعتقادِ وذَمِّ الاختلاف» (ص٩٠ ـ ٩٣ رقم ٣٠).
وأخرَجَ بعضَهُ الصابونيُّ في «عقيدة السلفِ وأصحابِ الحديث» (ص٣٠٣ ـ ٣٠٥)، والهرويُّ في «ذم الكلام وأهله» (٤/ ٣٦٠، ٣٨٩ رقم ١٢٢٨، ١٢٦٦)، وابنُ قُدَامة في «إثبات العلو» (ص١٢٥ ـ ١٢٦ رقم ١١٠)، والذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٨٤)، و«العرش» (٢/ ٣٢٧ ـ ٣٢٩ رقم ٢٢٨)، و«العلو» (ص١٨٨ ـ ١٨٩ رقم ٥٠٢، ٥٠٣). **وانظر**: «مختصره» (ص٢٠٤).
وذكره بتمامِهِ المقدسيُّ في «مختصر الحُجَّة، على تارِكِ المَحَجَّة» (٢/ ٣٥٩ ـ ٣٦٥ رقم ٣٧٦).
وذكَرَ بعضَهُ ابنُ تيميَّةَ في «بيان تلبيس الجهميَّة» (٢/ ٤٠ ـ ٤١ ط. ابن قاسم)، (١/ ٢١٠)، (٣/ ٤٠٤ ـ ٤٠٦) (٥/ ٥٧ ط. المجمع)، و«درء التعارض» (٦/ ٢٥٧)، و«مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٢٢)، وابن القيِّم في «الصواعق المرسلة» (٤/ ١٢٩٠ ـ ١٢٩١)، و«اجتماع الجيوش الإسلاميَّة» (ص٣٥٠ ـ ٣٥١)، و«تهذيب السنن» (ص٢٢٢٩ ط. مكتبة المعارف)، و«التنقيح، في حديث التسبيح» لابن ناصر الدين (ص٨٨).

العُلَمَاءَ فِي جَمِيعِ الأَمْصَارِ؟ وَمَا يَعْتَقِدَانِ مِنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَا: «أَدْرَكْنَا العُلَمَاءَ فِي جَمِيعِ الأَمْصَارِ؛ حِجَازًا، وَعِرَاقًا، ومِصْرًا، وَشَامًا، وَيَمَنًا؛ فَكَانَ مِنْ مَذَاهِبِهِمُ:

الإِيمَانُ: قَوْلٌ، وَعَمَلٌ؛ يَزِيدُ، وَيَنْقُصُ.

وَالقُرْآنُ: كَلَامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ بِجَمِيعِ جِهَاتِهِ.

وَالقَدَرُ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ: مِنَ اللهِ ﷻ.

وَخَيْرُ هَذِهِ الأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، ثُمَّ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؛ رضي الله عنهم؛ وَهُمُ الخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ المَهْدِيُّونَ.

وَأَنَّ العَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَشَهِدَ لَهُمْ بِالجَنَّةِ: عَلَى مَا شَهِدَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَقَوْلُهُ الحَقُّ.

وَالتَّرَحُّمُ عَلَى جَمِيعِ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَالكَفُّ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ.

وَأَنَّ اللهَ ﷻ عَلَى عَرْشِهِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ؛ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ؛ بِلَا كَيْفٍ.

أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا؛ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وَاللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُرَى فِي الآخِرَةِ، وَيَرَاهُ أَهْلُ الجَنَّةِ بِأَبْصَارِهِمْ.

وَيَسْمَعُونَ كَلَامَهُ؛ كَيْفَ شَاءَ، وَكَمَا شَاءَ.

وَالجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ؛ وَهُمَا مَخْلُوقَتَانِ، لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا، وَالجَنَّةُ ثَوَابٌ لِأَوْلِيَائِهِ، وَالنَّارُ عِقَابٌ لِأَهْلِ مَعْصِيَتِهِ؛ إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللهُ ﷻ.

وَالصِّرَاطُ حَقٌّ.

وَالمِيزَانُ ـ الَّذِي لَهُ كِفَّتَانِ، تُوزَنُ فِيهِ أَعْمَالُ الْعِبَادِ حَسَنُهَا وَسَيِّئُهَا ـ حَقٌّ.

وَالحَوْضُ المُكْرَمُ بِهِ نَبِيُّنَا ﷺ حَقٌّ.

وَالشَّفَاعَةُ حَقٌّ، وَأَنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ حَقٌّ.

وَعَذَابُ القَبْرِ حَقٌّ.

وَمُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ حَقٌّ.

وَالكِرَامُ الكَاتِبُونَ حَقٌّ(١).

وَالبَعْثُ مِنْ بَعْدِ المَوْتِ حَقٌّ.

وَأَهْلُ الكَبَائِرِ فِي مَشِيئَةِ اللهِ ﷻ، وَلَا نُكَفِّرُ أَهْلَ القِبْلَةِ بِذُنُوبِهِمْ، وَنَكِلُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللهِ ﷻ.

وَنُقِيمُ فَرْضَ الجِهَادِ وَالحَجِّ مَعَ أَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ، فِي كُلِّ دَهْرٍ وَزَمَانٍ.

وَلَا نَرَى الخُرُوجَ عَلَى الأَئِمَّةِ، وَلَا القِتَالَ فِي الفِتْنَةِ.

وَنَسْمَعُ وَنُطِيعُ لِمَنْ وَلَّاهُ اللهُ ﷻ أَمْرَنَا، وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ.

وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالجَمَاعَةَ، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ وَالخِلَافَ وَالفُرْقَةَ.

وَأَنَّ الجِهَادَ مَاضٍ مُنْذُ بَعَثَ اللهُ ﷻ نَبِيَّهُ ﷺ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، مَعَ أُولِي الأَمْرِ مِنْ أَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ؛ لَا يُبْطِلُهُ شَيْءٌ.

وَالحَجُّ كَذَلِكَ.

---

(١) قوله: «وَأَنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ...»، إلى هنا، ليس عند «اللالكائي».

وَدَفْعُ الصَّدَقَاتِ مِنَ السَّوَائِمِ إِلَى أُولِي الأَمْرِ مِنْ أَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ.

وَالنَّاسُ مُؤْمِنُونَ فِي أَحْكَامِهِمْ وَمَوَارِيثِهِمْ، وَلَا نَدْرِي مَا هُمْ عِنْدَ اللهِ ﷻ.

فَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُؤْمِنٌ حَقًّا، فَهُوَ مُبْتَدِعٌ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُؤْمِنٌ عِنْدَ اللهِ، فَهُوَ مِنَ الكَاذِبِينَ، وَمَنْ قَالَ: إِنِّي مُؤْمِنٌ بِاللهِ حَقًّا[1]، فَهُوَ مُصِيبٌ.

وَالمُرْجِئَةُ مُبْتَدِعَةٌ ضُلَّالٌ.

وَالقَدَرِيَّةُ مُبْتَدِعَةٌ ضُلَّالٌ، وَمَنْ أَنْكَرَ مِنْهُمْ أَنَّ اللهَ ﷻ يَعْلَمُ مَا يَكُونُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ[2]، فَهُوَ كَافِرٌ.

وَأَنَّ الجَهْمِيَّةَ كُفَّارٌ.

وَأَنَّ الرَّافِضَةَ رَفَضُوا الإِسْلَامَ.

وَالخَوَارِجُ مُرَّاقٌ.

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ القُرْآنَ مَخْلُوقٌ، فَهُوَ كَافِرٌ بِاللهِ العَظِيمِ، كُفْرًا يَنْقُلُ عَنِ المِلَّةِ.

وَمَنْ شَكَّ فِي كُفْرِهِ مِمَّنْ يَفْهَمُ وَلَا يَجْهَلُ[3]، فَهُوَ كَافِرٌ.

وَمَنْ شَكَّ فِي كَلَامِ اللهِ ﷻ، فَوَقَفَ فِيهِ شَاكًّا، يَقُولُ: لَا أَدْرِي مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، فَهُوَ جَهْمِيٌّ.

---

(١) «حقًّا» زيادةٌ مِن «اللالكائي»، و«مختصر الحجة».

(٢) عند اللالكائيِّ: «فمَن أنكَرَ منهم أنَّ اللهَ ﷻ لا يَعلَمُ ما لم يكنْ قبلَ أن يكونَ، فهو كافرٌ»، وفي «مختصر الحُجَّة»: «فمَن أنكَرَ منهم أنَّ اللهَ تعالى لا يَعلَمُ ما يكونُ قبل أن يكونَ، فهو كافر»؛ وكلاهُما تحريفٌ، والصوابُ حذفُ «لا»، مِن قولِهِ: «لا يَعْلَمُ»؛ وإلَّا انعكَسَ المعنى.

(٣) «وَلَا يَجْهَلُ» زيادةٌ مِن «اجتماع الجيوش الإسلاميَّة».

وَمَنْ وَقَفَ فِي القُرْآنِ جَاهِلًا، عُلِّمَ وَبُدِّعَ، وَلَمْ يُكَفَّرْ.

وَمَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، فَهُوَ جَهْمِيٌّ، أَوْ قَالَ: القُرْآنُ بِلَفْظِي مَخْلُوقٌ، فَهُوَ جَهْمِيٌّ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: «وَسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ:

وَعَلَامَةُ أَهْلِ البِدَعِ: الوَقِيعَةُ فِي أَهْلِ الأَثَرِ.

وَعَلَامَةُ الزَّنَادِقَةِ: تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ: حَشَوِيَّةً؛ يُرِيدُونَ إِبْطَالَ الآثَارِ.

وَعَلَامَةُ الجَهْمِيَّةِ: تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ: مُشَبِّهَةً.

وَعَلَامَةُ القَدَرِيَّةِ: تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ: مُجْبِرَةً.

وَعَلَامَةُ المُرْجِئَةِ: تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ: مُخَالِفَةً وَنُقْصَانِيَّةً.

وَعَلَامَةُ الرَّافِضَةِ: تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ: نَاصِبَةً.

وَلَا يَلْحَقُ أَهْلَ السُّنَّةِ إِلَّا اسْمٌ وَاحِدٌ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ تَجْمَعَهُمْ هَذِهِ الأَسْمَاءُ»[(١)].

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: «وَسَمِعْتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ يَأْمُرَانِ بِهِجْرَانِ أَهْلِ الزَّيْغِ وَالبِدَعِ، وَيُغَلِّظَانِ فِي ذَلِكَ أَشَدَّ التَّغْلِيظِ[(٢)].

وَيُنْكِرَانِ وَضْعَ الكُتُبِ بِالرَّأْيِ فِي غَيْرِ آثَارٍ.

وَيَنْهَيَانِ عَنْ مُجَالَسَةِ أَهْلِ الكَلَامِ وَعَنِ النَّظَرِ فِي كُتُبِ المُتَكَلِّمِينَ.

---

(١) قوله: «قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: «وَعَلَامَةُ أَهْلِ البِدَعِ: الوَقِيعَةُ فِي أَهْلِ الأَثَرِ...»، إلى هنا، ليس في «أصلِ السُّنَّةِ» لابنِ أبي حاتم، وأثبتناه مِن «اللالكائي»، و«مختصَر الحُجَّة».

(٢) في «أصلِ السُّنَّةِ»: «وَيُغَلِّظَانِ رَأْيَهُمَا أَشَدَّ التَّغْلِيظِ»؛ والمثبَتُ مِن «اللالكائي».

وَيَقُولَانِ: لَا يُفْلِحُ صَاحِبُ كَلَامٍ أَبَدًا».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: «وَبِهِ أَقُولُ أَنَا»[١].

(١) في «شرح أصول الاعتقاد»: قَالَ اللَّالَكَائِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «اعْتِقَادُ أَبِي زُرْعَةَ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الكَرِيمِ، وَأَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ بْنِ المُنْذِرِ الرَّازِيَّيْنِ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ، مِمَّنْ نَقَلَ عَنْهُمْ؛ رَحِمَهُمُ اللهُ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُظَفَّرِ المُقْرِئُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَبَشٍ المُقْرِئُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ...»، وساق العقيدةَ، ثم قال في آخِرِها: «قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: «وَبِهِ أَقُولُ أَنَا» وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ حَبَشٍ المُقْرِئُ: «وَبِهِ أَقُولُ»، وقَالَ شَيْخُنَا ابْنُ المُظَفَّرِ: «وَبِهِ أَقُولُ»، وَقَالَ شَيْخُنَا؛ يَعْنِي: المُصَنِّفَ [اللَّالَكَائِيَّ]: «وَبِهِ أَقُولُ»، وَقَالَ الطُّرَيْثِيثِيُّ: «وَبِهِ أَقُولُ»، وَقَالَ شَيْخُنَا السِّلَفِيُّ: «وَبِهِ نَقُولُ».

الحمدُ للهِ ذي الفَضْلِ والنِّعَم، لا يستحِقُّ كمالَ الحمدِ أحدٌ إلَّا هو؛ إذْ لا نِدَّ له ولا نظير، عَلَتْ صفاتُه، وحَسُنَتْ أسماؤُه، فعَظُمَ شُكْرُه، وعَلَا حَمْدُه، شُكْرًا لا يَعْلُوهُ شُكْر، وحَمْدًا لا يَعلُوهُ حَمْد.

وأَشْهَدُ أنْ لا إلَهَ إلَّا هو، وأَشْهَدُ أنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ ﷺ.

أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ العلومَ تتفاضَلُ فيما بينها، وفضلُها بشَرَفِ معلومِها وفضلِه، وكلُّ عِلْم بالخالِقِ أفضلُ مِن كلِّ عِلْم بالمخلوقِ، وكلُّ عِلْم صدَرَ مِن الخالقِ أفضلُ مِن كلِّ عِلْم صدَرَ مِن المخلوقِ؛ لأنَّ عِلْمَ الخالقِ حقٌّ، وعِلْمَ المخلوقِ منه باطِلٌ ومنه حقٌّ، وكلُّ حقٍّ مِن عِلْم المخلوقِ، فهو نِعْمةٌ وهِبَةٌ مِن عِلْم الخالِقِ له؛ إمَّا عرَفَهُ بالوحيِ المنزَّلِ، وإمَّا بعقلِهِ المخلوقِ؛ فيَرجِعُ كلُّ حقٍّ إلى اللهِ الحقِّ سبحانه.

وأعظَمُ عِلْمٍ صدَرَ مِن الخالِقِ وأشرَفُهُ هو العِلْمُ باللهِ وأسمائِهِ وصفاتِهِ وحقوقِه على عبادِه، وما للعبادِ مِن ثوابٍ وعقابٍ، وما بين العملِ والجزاءِ عليه في الآخِرةِ مِن أمورِ الغَيْبِ، ثمَّ ما كان مِن علمِ الدنيا وتدبيرِها.

وقد أنزَلَ اللهُ النقلَ، وخلَقَ العقلَ، ولا يتعارَضُ العقلُ الصريحُ مع النقلِ الصحيحِ إلَّا في الأذهانْ، لا في الحقيقةِ والأعيانْ، وإن تعارَضَتْ في الظاهِرِ، قُدِّمَ النقلُ الصحيحُ الصريحُ على العقلِ، ولو بَدَا في الظاهِرِ صحيحًا.

المحكَمُ والمنسوخُ في الشرائعِ

والعِلْمُ باللهِ وأسمائِهِ وصفاتِهِ وتوحيدِهِ ثابتٌ لا يتغيَّرُ عند جميعِ الأنبياءِ؛ فلا يدخُلُه نَسْخٌ.

ثمَّ إنَّ مضمونَ الشريعةِ على نوعَيْنِ:

الأوَّلُ: أخبارٌ؛ وهذه لا يدخُلُها النسخُ، فلو دخَلَها النسخُ، لَلَزِمَ تكذيبُ المخبِرِ والخَبَرِ؛ لأنَّ الخبَرَ: إمَّا صِدْقٌ، أو كَذِبٌ، والنسخُ نفيٌ لواحدٍ، وإثباتٌ لغَيْرِه.

وإنْ كان النسخُ في الأخبارِ المتعلِّقةِ بالمخلوقِ، والمخلوقُ يتغيَّرُ ـ ولكنَّ نسخَ الخبرِ تكذيبٌ للمخبِرِ؛ إمَّا في خبرِهِ الأوَّلِ أو الثاني، فلو قلتَ في أحدٍ: «إنَّه بصيرٌ سميعٌ، كريمٌ قويٌّ، له يَدٌ وقَدَمٌ ووَجْهٌ»، ثم أخبَرْتَ بخلافِ ذلك ـ فإمَّا أن تكونَ الذاتُ تغيَّرَتْ، أو أنَّ المخبِرَ كاذِبٌ.

والأصلُ في أخبارِ الصادِقِينَ: أنَّها لا تتناقَضُ، ولكنْ يفسِّرُ بعضُها بعضًا، ويبيِّنُ بعضُها بعضًا.

الثاني: الأوامِرُ والنواهي؛ وهذه يدخُلُها النسخُ بمقدارِ منزلَتِها، وكلَّما كان الأمرُ والنهيُ أصلًا، ضَعُفَ القولُ بنسخِهِ، وإنْ نُسِخ، فيُنسَخُ في بعضِ أجزائِهِ وصورِهِ وأحوالِه؛ فالصلاةُ لا يُنسَخُ أصلُها، ولكنْ تُنسَخُ وتتغيَّرُ في أجزائِها وصُورَتِها وأحوالِها، زمانًا ومكانًا، ثُمَّ يَتبَعُ الصلاةَ في قُوَّةِ الأصلِ: الزكاةُ، ثُمَّ الصومُ، حتَّى يكثُرَ النسخُ في الجزئيَّاتِ التي تبتعِدُ عن الأصولِ.

وأصلُ دعوةِ الأنبياءِ وأصولُ شرائِعِهم واحدةٌ؛ كما قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ

﴿إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

والعِلْمُ الذي لم يدخُلْهُ نسخٌ مِن الشريعةِ أعظَمُ مِن العِلْمِ الذي دخَلَهُ نسخٌ؛ لهذا تشترِكُ دعوةُ الأنبياءِ في العلمِ المحكَمِ؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، واللهُ تعالى في سورةِ الأنبياءِ قبلَ ذكرِه للأنبياءِ وتفاصيلِ رسالاتِهِمْ ذكَرَ ما أجمَعُوا عليه؛ فقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥].

وكما يتوافقون في الأمرِ بالشيءِ، فإنَّهم يتوافقونَ في النهيِ عن ضِدِّه، ولتوافُقِ أخبارِهم وأصولِهم في الأوامرِ، أخَذَ اللهُ ميثاقَهُ على النبيِّينَ أنفُسِهِمْ أن يصدِّقَ بعضُهم بعضًا، ولو جاءهم رسولٌ جديدٌ، وجَبَ عليهم الإيمانُ به، وهم أنبياءُ؛ ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١]؛ يعني: يصدِّقُ كُلُّ نبيٍّ بما جاء به الآخَرُ؛ لأنَّه إمَّا خبرٌ؛ فلا يُنسَخُ، وإمَّا أمرٌ؛ فيعمَّمُ أو يخصَّصُ لأُمَّةٍ دون أُمَّةٍ، أو لزمانٍ دون زمانٍ، أو لمكانٍ دون مكانٍ؛ ولذا قال: ﴿مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١].

فلا تختلِفُ رسالةُ نبيٍّ عن نبيٍّ وإن اختلَفَتْ بعضُ شريعتِهِ؛ وهذا الميثاقُ للأنبياءِ ولغيرِهم؛ كما قال اللهُ: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة:

١٣٦]، ونحوُ هذه الآيةِ في آلِ عِمْرانَ، وقولُهُ آخِرَ البقرةِ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

وكذلك خاتمُ الأنبياءِ محمَّدٌ ﷺ مَن لم يؤمِنْ به، ويتَّبِعْ رسالتَهُ التي نسَخَتْ شرائِعَ مَن قبلَهُ، فليس بمؤمِنٍ بمَنْ قبلَهُ؛ لأنَّه مكذِّبٌ بميثاقِ اللهِ على النبيِّينَ وعلى الناسِ أجمعينَ؛ ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

وقد ثبَتَ في «الصحيحَيْنِ»؛ مِن حديثِ أبي هُرَيْرةَ، عن رسولِ اللهِ ﷺ قال: **(الأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ؛ أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى، وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ)**[1]، ومَن كذَّب بأحدٍ مِن الأنبياءِ السابِقِينَ الذين ذكَرَهُمُ اللهُ في كتابِهِ، فهو مكذِّبٌ للنبيِّ محمَّدٍ ﷺ في خبَرِهِ عن ربِّه.

وإذا كان الإيمانُ عند الأنبياءِ واحدًا، فإنَّ الكفرَ في الأصولِ عندَهم واحدٌ، وما اختَصَّ به نبيٌّ دون نبيٍّ، فإنَّما يكونُ في الشرائعِ الموصِّلةِ إلى تحصيلِ الأصلِ، وهو الإيمانُ وتحقيقُهُ، وكلَّما كانت الشريعةُ مأمورًا بها عند جميعِ الأنبياءِ، كانت أظهَرَ في تحصيلِ الإيمانِ وتحقيقِهِ؛ كالصلاةِ.

وإذا كانت شرائعُ الأنبياءِ خبرًا وأمرًا:

فما كان خبرًا عند نبيٍّ، فهو خبرٌ عند آخَرَ، فإنْ قام عند أحدٍ العلمُ بهذا الخبرِ، فكذَّبه، فهو كافِرٌ عند جميعِ الأنبياءِ؛ لأنَّه تكذيبٌ للهِ؛ لأنَّه المخبِرُ به سبحانه.

وما كان أمرًا عند نبيٍّ، فلا يَلزَمُ أن يكونَ أمرًا عند آخَرَ، إلَّا التوحيدَ.

---

(١) البخاري (٣٤٤٢ و٣٤٤٣)، ومسلم (٢٣٦٥).

وما لا يصحُّ الإيمانُ إلَّا بفعلِهِ مِن الشرائعِ عند نبيٍّ، لا يَلزَمُ أن يكونَ كذلك بعَيْنِهِ عند غيرِهِ؛ لأنَّ كلَّ نبيٍّ يشرِّعُ اللهُ له أعمالًا ظاهرةً يصحُّ بها انقيادُ قومِهِ له؛ ليكونَ مثبِّتًا للإيمانِ في الظاهِرِ بفعلِهِ، أو نافيًا له بتركِهِ.

وإن اتفَقُوا في أصولِ الشرائعِ، كما سبَقَ؛ فإنَّ الكفرَ في بابِ الشرائعِ مَرَدُّهُ إلى شِرْعةِ كلِّ نبيٍّ بدليلِهِ مِن الوحيِ على ذلك النبيِّ؛ كما قال اللهُ تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

أشرَفُ العلومِ وأصحُّها، وأسبابُ الانحرافِ عنه

لمَّا كان العِلْمُ باللهِ وبحقِّهِ على عبادِهِ أشرَفَ العلوم، وجَبَ تعلُّمُهُ والعملُ به، ولا أعلَمَ مِن اللهِ بنفسِهِ وبغيرِه؛ فوجَبَ أن يُرَدَّ عِلْمُ ذاتِهِ إليه، وأن يُرجَعَ بعِلْمِ شرائِعِهِ والعملِ بها إليه؛ قال تعالى: ﴿فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]؛ فلا أعلَمَ بالأمرِ والنهيِ مِن الآمِرِ والناهِي.

ولمَّا كانت العقولُ قاصرةً في المشاهَداتِ، فتخطِئُ تارَةً، وتُصيبُ أُخرَى، كان خطؤُها في الغيبيَّاتِ أعظَمَ وأكثَرَ؛ مِن أجلِ ذلك: بعَثَ اللهُ الرُّسُلَ، وأنزَلَ الكُتُبَ؛ لإقامةِ الحُجَّةِ: بتبيينِ السبيلِ، وإيضاحِ الطريقِ، وقَطْعِ الأعذارِ؛ قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

ولمَّا بَعُدَ العهدُ بنزولِ الوحيِ، وضَعُفَ فَهْمُ الناسِ لِلُّغَةِ التي نزَلَ بها الوحيُ كتابًا وسُنَّةً، وكَثُرَتِ المطامِعُ والأهواءُ ـ أُدخِلَ في الدِّينِ ما ليس منه بجَهْلٍ أو بِعِلْمٍ، وكُلُّ ذلك ضلالٌ وظلامٌ يجبُ أن يُزالَ بنُورِ الوحيِ، وإرجاعِ الناسِ إليه باللُّغةِ التي نزَلَ بها، وبفَهْمِ أوَّلِ مَن خُوطِبَ به:

فما لم يُفهَمْ بلسانِ النبيِّ ﷺ، فيُلتمَسُ في أقرَبِ الناسِ إليه زمانًا ومكانًا ولسانًا؛ فاللهُ أنزَلَ الكتابَ عليه، وجَعَل البيانَ إليه؛ قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤]، وقال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٨ ـ ١٩]؛ **يعني**: نبيِّنُهُ نحنُ بلسانِكَ؛ كما قاله ابنُ عبَّاسٍ[(١)].

ويَعصِمُ اللهُ النبيَّ ﷺ مِن الخطَأِ فيه؛ فيكونُ بيانُهُ مِن الوحيِ، لا يخرُجُ عنه ولو رأى غيرَهُ؛ ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥].

وقد كان الصحابةُ ﷺ ـ لسلامةِ باطِنِهم، وصِحَّةِ لسانِهم ـ لا يخرُجُونَ عمَّا بلَغَهُمْ مِن الدِّينِ، ولا يتكلَّفونه؛ ولهذا لا يَرِدُ فرعٌ عن صحابيٍّ إلَّا وأصلُهُ في الوحيِ، ولا يتكلَّفون الفروعَ إلَّا عندَ الحاجةِ إليها.

ولمَّا ذهَبَ كبراؤُهُمْ، وتوسَّعَتْ رُقْعةُ الإسلامِ، وكَثُرَ الداخلون فيه عرَبًا وعجَمًا ـ: أكثروا مِن الخَوْضِ في الفروعِ وتوليدِها، وإنْ لم يحتاجوا إليها؛ ومنها الصحيحُ، ومنها الضعيفُ، ومنها الباطِلُ، حتَّى رُبِطَتْ فروعٌ بأصولٍ غيرِ أصولِها، بل وُلِّدَتْ فروعٌ لا أصولَ لها، ثُم وُلِّدَتْ أصولٌ لا وجودَ لها، وفُرِّعَ على تلك الأصولِ فروعٌ؛ فبُنِيَ باطِلٌ على باطِلٍ، وكَثُرَتِ الأهواءُ والمشارِبُ، وظهَرَتِ البِدَعُ بدوافِعَ شتَّى.

وبيَّن الصحابةُ ضلالَ ما أدرَكَهُمْ مِن البِدَعِ، وبيَّن السالِكونَ لنهجِهم ما حدَثَ مِن الضلالِ بعدهم؛ فأخَذَ الضَّلَالُ يزيدُ، والبَيَانُ يَتبَعُهُ مِن أهلِهِ؛ يَلُمُّونَ أطرافَ ما تشتَّت مِن الحقِّ، ويَرجِعُونَهُ إلى أصولِهِ

(١) البخاري (٤٩٢٨ و٤٩٢٩ و٥٠٤٤)، ومسلم (٤٤٨).